بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

سورة الشمس مكية

وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴿١﴾.

ضحاها ضوؤها إذا أشرقت وقام سلطانها. ولذلك قيل: وقت الضحى، وكأن وجهه شمس الضحى. وقيل: الضحوة ارتفاع النهار، والضحى فوق ذلك، والضحاء بالفتح والمد: إذا امتد النهار وقرب أن ينتصف.

وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ﴿٢﴾.

﴿إذا تلاها﴾ طالعًا عند غروبها آخذًا من نورها، وذلك في النصف الأوّل من الشهر، وقيل: إذا استدار فتلاها في الضياء والنور.

وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا ﴿٣﴾.

﴿إذا جلاها﴾ عند انتفاخ النهار وانبساطه لأن الشمس تنجلي في ذلك الوقت تمام الانجلاء، وقيل: الضمير للظلمة أو للدنيا أو للأرض وإن لم يجر لها ذكر. كقولهم: أصبحت باردة. يريدون الغداة. وأرسلت، يريدون السماء.

وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا ﴿٤﴾.

إذ يغشاها فتغيب وتظلم الآفاق.

فإن قُلْتَ: الأمر في نصب إذا معضل؛ لأنك لا تخلو إما أن تجعل الواوات عاطفة فتنصب بها وتجر فتقع في العطف على عاملين في نحو قولك: مررت أمس بزيد واليوم عمرو. وإما أن تجعلهن للقسم فتقع فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه! **قُلْتُ:** الجواب فيه أن واو القسم مطرح معها إبراز الفعل إطراحًا كليًا فكان لها شأن خلاف شأن الباء حيث أبرز معها الفعل وأضمر فكانت الواو قائمة مقام الفعل والباء سادّةً مسدّهما معًا. والواوات العواطف نوائب عن هذه الواو فحققن أن يكن عوامل على الفعل والجار جميعًا. كما تقول: ضرب زيد عمرًا، وبكر خالدًا فترفع بالواو وتنصب لقيامها مقام ضرب الذي هو عاملهما.

جعلت ما مصدرية في قوله: ﴿وما بناها﴾ ﴿وما طحاها﴾ ﴿وما سواها﴾. وليس بالوجه لقوله: فألهمها، وما يؤدي إليه من فساد النظم. والوجه أن تكون موصولةً وإنما أوثرت على من لإرادة معنى الوصفية. كأنه قيل: والسماء والقادر العظيم الذي بناها ونفس والحكيم الباهر الحكمة الذي سواها في كلامهم سبحان ما سخركن لنا.

فإن قُلْتَ: لم نكرت النفس؟ **قُلْتُ:** فيه وجهان: أحدهما أن يريد نفسًا خاصةً من بين النفوس وهي نفس آدم كأنه قال: وواحدة من النفوس، والثاني أن يريد كل نفس وينكر للتكثير عن الطريقة المذكورة في قوله: علمت نفس.

فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾.

ومعنى إلهام الفجور والتقوى إفهامهما وإعقالهما وأنّ أحدهما حسن والآخر قبيح، وتمكينه[1] عن اختيار ما شاء منهما بدليل قوله:

قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا ﴿١٠﴾.

﴿قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها﴾ فجعله فاعل التزكية والتدسية ومتوليهما. والتزكية الإنماء والإعلاء بالتقوى.

---

(1) قال أحمد: بين في هذا الكلام نوعين من الباطل أحدهما: في قوله معنى إلهام الفجور والتقوى إفهامهما وإعقالهما، وأنّ أحدهما حسن والآخر قبيح، والذي يكنه في هذه الكلمات اعتقاد أن الحسن والقبح مدركان بالعقل، ألا ترى إلى قوله: إعقالهما أي: خلق العقل الموصل إلى معرفة حسن الحسن وقبح القبيح، وإنما اغتنم في هذا فرصة إشعار الإلهام بذلك، فإنه ربما يظنّ أنّ إطلاقه على العلم المستفاد من السمع بعيد، والذي يقطع دابر هذه النزغة أنا وإن قلنا: إن الحسن والقبح لا يدركان بالسمع؛ لأنهما راجعان إلى الأحكام الشرعية التي ليست عندنا بصفات الأفعال، فإنا لا نلغي حظ العقل من إدراك الأحكام الشرعية، بل لا بد في علم كل حكم شرعي من المقدّمتين عقلية، وهي الموصلة إلى العقيدة، وسمعية مفرغة عليها وهي الدالة على خصوص الحكم على أنّ تعلقه بظاهر لو سلم ظهوره في قاعدة قطعية بمعزل عن الصواب. النزعة الثانية: وهي التي كشف القناع في إبرازها أن التزكية وقسيمها ليسا مخلوقين لله تعالى، بل لشركائه المعتزلة، وإنما نعارضه في الظاهر من فحوى الآية، على أنه لم ينكر وجهاً في الرد على من قال: وأن الضمير لله تعالى، وإنما اقتصر على الدعوى مقرونة بسفاهته على أهل السنة، فنقول، لا مراء في احتمال عود الضمير إلى الله تعالى وإلى ذي النفس، لكن عوده =

= إلى الله تعالى أولى لوجهين، أحدهما: أنّ الجمل سيقت سياقة واحدة من قوله: ﴿والسماء وما بناها﴾ وهلمّ جرا، والضمائر فيما تقدّم هذين الفعلين عائدة إلى الله تعالى بالاتفاق، ولم يجر لغير الله تعالى ذكر، وإن قيل بعود الضمير إلى غيره، فإنما يتمحل لجوازه بدلالة الكلام ضمناً واستلزاماً، لا ذكراً ونطقاً، وما جرى ذكره أولى أن يعود الضمير عليه، الثاني: أنّ الفعل المستعمل في الآية التي استدلّ بها في قوله: ﴿قد أفلح من تزكى﴾ تفعل ولا شك أن تفعل مطاوع فعل، فهذا بأن يدل لنا أولى من أن يدل له؛ لأنّ الكلام عندنا نحن قد أفلح من زكاه الله فتزكى، وعنده الفاعل في الاثنين واحد، أضاف إليه الفعلين المختلفين، ويحتاج في تصحيح الكلام إلى تعديد اعتبار وجهه ونحن عنه في غنية، على أنا لا نابى أن تضاف التزكية والتدسية إلى العبد على طريقة أنه الفاعل، كما يضاف إليه الصلاة والصيام وغير ذلك من أفعال الطاعات؛ لأنّ له عندنا اختياراً وقدرة ومقارنة، وإن منعنا البرهان العقلي الدال على وحدانية الله تعالى، ونفي الشريك أن نجعل قدرة العبد مؤثرة خالقة، فهذا جوابنا على الآية تنزلاً، وإلا فلم يذكر وجهاً من الردّ فيلزمنا الجواب عنه، وأما جوابنا عن سفاهته على أهل السنة فالسكوت، والله الموفق.

والتدسية: النقص والإخفاء بالفجور وأصل دسى دسس كما قيل: في تقضض تقضى، وسئل ابن عباس عنه فقال: أتقرأ قد أفلح من تزكى وقد خاب من حمل ظلمًا. وأما قول من زعم أنّ الضمير في زكى ودسى لله تعالى وأنّ تأنيث الراجع إلى من لأنه في معنى النفس فمن تعكيس القدرية الذين يورّكون على الله قدرًا هو بريء منه ومتعالٍ عنه، ويحيون لياليهم في تمحل فاحشة ينسبونها إليه.

فإن قُلْتَ: فأين جواب القسم؟ **قُلْتُ:** هو محذوف تقديره ليدمدمنّ الله عليهم أي: على أهل مكة، لتكذيبهم رسول الله ﷺ كما دمدم على ثمود؛ لأنهم كذبوا صالحًا، وأما قد أفلح من زكاها فكلام نابع لقوله: فألهمها فجورها وتقواها على سبيل الاستطراد وليس من جواب القسم في شيء.

كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ ﴿١١﴾.

الباء في **﴿بطغواها﴾** مثلها في كتبت بالقلم، والطغوى من الطغيان. فصلوا بين الاسم والصفة في فعلى من بنات الياء بأن قلبوا الياء واوًا في الاسم وتركوا القلب في الصفة فقالوا: امرأةٌ خزيًا وصديًا يعني: فعلت التكذيب بطغيانها، كما تقول: ظلمني بجرأته على الله، وقيل: كذبت بما أوعدت به من عذابها ذي الطغوى، كقوله: فأهلكوا بالطاغية. وقرأ الحسن: بطغواها بضم الطاء، كالحسنى والرجعى، في المصادر.

إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا ﴿١٢﴾.

﴿إذ انبعث﴾ منصوب بكذبت أو بالطغوى. و**﴿أشقاها﴾** قدار بن سالف، ويجوز أن يكونوا جماعةً، والتوحيد لتسويتك في أفعل التفضيل إذا أضفته بين الواحد والجمع والمذكر والمؤنث. وكان يجوز أن يقال: أشقوها كما تقول أفاضلهم. والضمير في **﴿لهم﴾** يجوز أن يكون للأشقين، والتفضيل في الشقاوة لأنّ من تولى العقر وباشره كانت شقاوته أظهر وأبلغ.

فَقَالَ لَهُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴿١٣﴾.

و**﴿ناقة الله﴾** نصب على التحذير كقولك الأسد الأسد والصبي الصبي بإضمار ذروا أو احذروا عقرها. **﴿وسقياها﴾** فلا تزووها عنها ولا تستأثروا بها عليها.

فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمۡدَمَ عَلَيۡهِمۡ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمۡ فَسَوَّىٰهَا ﴿١٤﴾.

﴿فكذبوه﴾ فيما حذرهم منه من نزول العذاب إن فعلوا. **﴿فدمدم عليهم﴾** فأطبق عليهم العذاب وهو من تكرير قولهم: ناقة مدمومة إذا ألبسها الشحم. **﴿بذنبهم﴾** بسبب ذنبهم وفيه إنذار عظيم بعاقبة الذنب فعلى كل مذنب أن يعتبر ويحذر. **﴿فسوّاها﴾** الضمير للدمدمة أي: فسوّاها بينهم لم يفلت منها صغيرهم ولا كبيرهم.

وَلَا يَخَافُ عُقۡبَٰهَا ﴿١٥﴾.

﴿ولا يخاف عقباها﴾ أي: عاقبتها وتبعتها كما يخاف كل معاقب من الملوك فيبقى بعض الإبقاء. ويجوز أن يكون الضمير لثمود على معنى: فسوّاها بالأرض، أو في الهلاك ولا يخاف عقبى هلاكها. وفي مصاحف أهل المدينة والشأم فلا يخاف. وفي قراءة النبي ﷺ: ولم يخف. عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة الشمس فكأنما تصدّق بكل شيء طلعت عليه الشمس والقمر»[1].

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

سورة الليل مكية

وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴿١﴾.

المغشى إما الشمس من قوله: ﴿والليل إذا يغشاها﴾[2] وإما النهار من قوله: ﴿يغشى الليل النهار﴾[3] وإما كل شيء يواريه بظلامه من قوله: ﴿إذا وقب﴾[4].

وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴿٢﴾.

﴿تجلى﴾ ظهر بزوال ظلمة الليل، أو تبين وتكشف بطلوع الشمس.

وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ﴿٣﴾.

﴿وما خلق﴾ والقادر العظيم القدرة الذي قدر على خلق الذكر والأنثى من ماء واحد. وقيل: هما آدم وحوّاء. وفي قراءة النبي ﷺ والذكر والأنثى، وقرأ ابن مسعود: والذي خلق الذكر والأنثى، وعن الكسائي: وما خلق الذكر والأنثى، بالجرّ على أنه بدل من محل ما خلق بمعنى: وما خلقه الله. أي: ومخلوق الله الذكر والأنثى. وجاز إضمار اسم الله لأنه معلوم لانفراده بالخلق إذ لا خالق سواه. وقيل: إن الله لم يخلق خلقًا من ذوي الأرواح ليس بذكر ولا أنثى، والخنثى وإن أشكل أمره عندنا فهو عند الله غير مشكل معلوم بالذكورة أو الأنوثة، فلو حلف بالطلاق أنه لم يلق يومه ذكرًا ولا أنثى وقد لقي خنثى مشكلاً كان خانثًا؛ لأنه في الحقيقة إمّا ذكرًا وأنثى وإن كان مشكلاً عندنا.

إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ ﴿٤﴾.

﴿شتى﴾ جمع شتيت أي: إنّ مساعيكم أشتات مختلفة وبيان اختلافها فيما فصل على أثره.

فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾.

﴿أعطى﴾ يعني: حقوق ماله. **﴿واتقى﴾** الله فلم يعصه.

---

(1) ذكره الثعلبي وابن مردويه في تفاسيرهم، الزيلعي 4/219.
(2) سورة الشمس، الآية: 4.
(3) سورة الاعراف، الآية: 54.
(4) سورة الفلق، الآية: 3.